أقوال العلماء

في

طاغوت العصر

(القوانين الوضعية)

مركز الصوارم للدراسات

15 محرّم 1445هـ

مقدمة..

هذه الرسالة ليست مستقلة ولا منفصلة أو قائمة بذاتها، وإنما هي مكملةٌ لرسالة: (**طاغوت العصر؛ القوانين الوضعية**) الَّتِي صدرت عن مركز الصوارم للدراسات، حيث كُنَّا قد ذكرنا فيها عددًا من أقوال أهل العلم بصورة مختصرة، ونريد هنا أن نُثْبِتَ أقوالهم كاملة مع ذكر مصادرها.

ما نُرِيد التأكيد عليه، حال كنت وقعت على هذه الرسالة منفصلة، أن تعلم أنها مجرد رسالة تكميلية، ومن المفيد ساعتئذ حتى تكتمل لديك الصورة وحتى لا تصلك مشوهة أن تُطَالِعَ الرسالة الأصلية.

* * *

سوف تجد في هذه الرسالة أننا قمنا بنقل وكتابة كلام العالم الذي تم حذفه في رسالة (**طاغوت العصر**) بخطٍّ أسودٍ عادِيٍّ كالَّذِي تقرأ به الآن هذه الكلمات، أمَّا الجزء الذي تم اقتباسه من الكلام، فسوف تجده بلون مختلف وتنسيق مختلف كما تم اقتباسه في رسالة (**طاغوت العصر**)، وهو واضِحٌ مميَّزٌ بيِّنٌ.

هذا وسوف تجد في بعضِ المواضع أننا نقوم بنقل كلامٍ مُطوَّلٍ للعالِمِ قبل أو بعد الموضع الذي قمنا بالاقتباس منه، ومقصودنا بذلك مزيد فائدة للقارئ، وهو ما لم يكن له متسعٌ في رسالة **(طاغوت العصر)** حيث لم نرد أن نُطِيل ونشتت القارئ عن الموضوع الرئيس الذي هو الطاغوت والتحاكم إليه، أما هنا فقد توسعنا بعض الشيء في ما ننقله عن أهل العلم، ولولا ضيق الوقت ورغبتنا في إخراج الرسالة في أسرع وقت ممكن لكنا توسعنا أكثر من هذا، ولكن يمكن للقارئ أن يرجع إلى كلام العلماء في مصادره المشار إليها ثم يراجعه كاملًا من أوله إلى آخره لتمام الفائدة والاستزادة، وبخاصة ما يجد في آخر نقلنا له أربع نقاط باللون الأحمر، فهذه إشارة إلى أن بقية الكلام له علاقة بالموضوع ولكننا تركناها لضيق الوقت.

* * *

ختامًا، لبقية رسائل مركز الصوارم للدراسات أو التواصل تفضل بزيارة قناتنا على تطبيق التيليجرام على الرابط التالي:

https://t.me/elsoarm

فهرس لأقوال العلماء..

تنبيه: يمكن النقر على ما تريده والانتقال إليه مباشرة.

يقولُ الإمامُ ابنُ كثيرٍ رحمه الله تعالى في تفسيره: (قولُهُ: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردُّوه إلى الله والرَّسول﴾ قال مجاهدٌ وغيرُ واحدٍ من السَّلَفِ: أي: إلى كتاب الله وسُنَّةِ رسوله.

وهذا أمرٌ مِن اللهِ عزّ وجلّ بأنَّ كلَّ شيءٍ تنازعَ النَّاسُ فيه من أصولِ الدِّينِ وفروعِهِ أن يُرَدَّ التّنازعُ في ذلك إلى الكتاب والسُّنَّة، كما قال تعالى: ﴿**وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله**﴾ فما حكمَ بِهِ كتابُ اللهِ وسُنَّةُ رسوله وشهدا له بالصِّحَّة فهو الحق، وماذا بعدَ الحقِّ إلَّا الضَّلال، ولهذا قال تعالى: ﴿**إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**﴾ أي: ردُّوا الخصومات والجهالات إلى كتاب الله وسنَّة رسوله، فتحاكموا إليهما فيما شجر بينكم ﴿**إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**﴾

فدلَّ على أنَّ مَن لم يتحاكم في مجال النِّزاع إلى الكتاب والسُّنَّة ولا يرجع إليهما في ذلك، فليس مؤمنًا بالله ولا باليومِ الآخر.

وقوله: ﴿**ذلك خيرٌ**﴾ أي: التَّحاكُمُ إلى اللهِ وسُنَّةِ رسُولِهِ. والرُّجُوعُ في فصل النِّزَاعِ إليها خيرٌ ﴿**وأحسنُ تأويلا**﴾ أي: وأحسن عاقبةً ومآلًا كما قالَه السُّدِّيُّ وغيرُ واحد. وقال مجاهد: وأحسنُ جَزَاءً. وهو قريب.

﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ**

الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا * فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا * أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلا بَلِيغًا﴾.

هذا إنكارٌ من اللهِ عزَّ وجلَّ على مَن يَدَّعِي الإيمانَ بما أنزلَ اللهُ على رسوله وعلى الأنبياء الأقدمين، وهو مَع ذلك يريدُ التَّحاكُمَ في فصلِ الخصوماتِ إلى غيرِ كتاب اللهِ وسنَّةِ رسوله، كما ذُكِرَ في سببِ نزولِ الآيةِ: أنَّها في رَجُلٍ من الأنصار ورَجُلٍ مِن اليهُودِ تخاصما، فجعلَ اليهودِيُّ يَقُولُ: بَيْنِي وبَيْنَكَ مُحَمَّدٌ. وذاك يقولُ: بَيْنِي وبَيْنَكَ كَعْبُ بنُ الأشرف. وقيل: في جماعةٍ من المنافقين، مِمَّن أظهروا الإسلام، أرادوا أن يتحاكموا إلى حُكَّامِ الجاهليَّة. وقيلَ غيرُ ذلك، **والآية** أعمُّ من ذلك كُلِّه، فإنَّها **ذامَّة لمن عَدَلَ عَن الكتاب والسُّنَّةِ، وتحاكموا إلى ما سواهما من الباطل، وهو المراد بالطاغوت هاهنا**).

تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير، الجزء الثاني.

من صفحة ٣٤٥ إلى صفحة ٣٤٦.

طبعة دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٩٩٩م.

يقولُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله تعالى: (وأما التَّحاكُمُ إلى غيرِ كتابِ الله فقد قال: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا**﴾. والطَّاغُوتُ فعلوت مِن الطُّغيان. كما أنَّ الملكوت فعلوت من الملك. والرَّحَموت والرَّهَبوت والرغبوت. فعلوت من الرَّحمة والرَّهبة والرَّغبة. والطُّغيانُ: مجاوزَةُ الحد؛ وهو الظُّلم والبغي. فالمعبود من دون الله إذا لم يكن كارهًا لذلك: طاغوت؛ ولهذا سَمَّى النَّبيُّ ﷺ الأصنامَ طواغيت في الحديث الصَّحيح لما قال: «**ويتَّبعُ مَن يعبُدُ الطَّواغيتَ الطَّواغيت**». والمُطَاعُ في معصية الله والمُطاعُ في اتِّباع غيرِ الهدى ودين الحقِّ -سواءٌ كان مقبولًا خبرُهُ المخالفُ لكتابِ اللهِ أو مُطاعًا أمرُهُ المخالِفُ لأمر الله- هو طاغوت؛ ولهذا سُمِّيَ **مَن تُحُوكِمَ إِلَيْه مَن حَاكِمٍ بغيرِ كتابِ الله طاغوت**)

مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية.

الجزء الثاني 28، من صفحة 200 إلى صفحة 201.

طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، طبعة عام 1995م.

يقولُ الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: (قال تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا**﴾ فأمرَ تعالى بطاعته وطاعةِ رسوله، وأعادَ الفعلَ إعلامًا بأنَّ طاعةَ الرَّسولِ تجبُ استقلالًا مِن غيرِ عرضٍ ما أمرَ بِهِ على الكتاب، بل إذا أمر وجبتْ طاعتُهُ مطلقًا، سواءٌ كان ما أمرَ بِهِ في الكتاب أو لم يكن فيه، فإِنَّهُ أُوتِيَ الكتابَ ومثلَه معه، ولم يأمُرْ بطاعةِ أولي الأمرِ استقلالًا، بلْ حذفَ الفعلَ وجعلَ طاعتَهُم في ضمنِ طاعةِ الرَّسُول؛ إيذانًا بأنَّهم إِنَّمَا يُطاعُونَ تبعًا لطاعَةِ الرَّسُول، فمَن أمَرَ مِنهم بطاعَةِ الرَّسُول وَجَبَتْ طاعتُهُ، ومَن أمرَ بخلافِ ما جاءَ به الرَّسُولُ فلا سمعَ لَهُ ولا طاعةَ كما صحَّ عنه ﷺ أنَّه قال: «لا طاعةَ لمخلُوقٍ فِي معصِيَةِ الخالق» وقال: «إِنَّما الطَّاعةُ في المعروف» وقال في وُلاةِ الأمور: «مَن أَمَرَكُم منهم بمعصِيَةِ اللهِ فلا سمْعَ لَهُ ولَا طاعة» .

وقد أخبرَ ﷺ عن الَّذِينَ أرادوا دخولَ النَّارِ لَمَّا أمرَهُم أميرُهُم بدُخُولها: إِنَّهم لو دخلوا لَمَا خرجوا منها، مَعَ أَنَّهُم إِنَّمَا كانوا يدخلونها طاعةً لأميرهم، وظنَّا أنَّ ذلك واجبٌ عليهم، ولكن لَمَّا قَصَّرُوا في الاجتهاد وبادروا إلى طاعَةِ مَن أمرَ بمعصية الله وحملوا عمومَ الأمر بالطَّاعَةِ بما لم يُرِدْهُ الآمرُ ﷺ وما قَد عُلِمَ من دينه إِرادَةُ خلافه، فقصَّروا في الاجتهاد وأقدموا على

تعذيبِ أنفُسِهِم وإهلاكِها من غير تثبُّتٍ وتبيُّنٍ هل ذلك طاعة لله ورسوله أم لا، **فما الظَّنُّ بِمَن أطاعَ غيرَهُ في صريحِ مخالفةِ ما بعث اللهُ بِهِ ورسولُهُ؟** ثُمَّ أمرَ تعالى بردِّ ما تنازعَ فيه المؤمنونَ إلى اللهِ ورسولِهِ إن كانوا مؤمنين، وأخبرَهم أنَّ ذلك خيرٌ لهم في العاجلِ وأحسنُ تأويلًا في العاقبة.

وقد تضمَّنَ هذا أُمُورًا: منها أنَّ أهلَ الإيمانِ قد يتنازعونَ في بعض الأحكام ولا يخرجون بذلك عن الإيمان، وقد تنازع الصَّحابةُ في كثير من مسائلِ الأحكام، وهم ساداتُ المؤمنين وأكملُ الأمَّةِ إيمانًا، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألةٍ واحدةٍ من مسائلِ الأسماءِ والصِّفاتِ والأفعال، بل كلُّهُم على إثبات ما نطق به الكتابُ والسُّنَّةُ كلمةً واحدة، من أوَّلِهم إلى آخرهم، لم يَسوموها تأويلا، ولم يُحرِّفوها عَن مواضِعِها تبديلًا، ولم يُبْدُوا لشَيْءٍ منها إبطالًا، ولا ضربوا لها أمثالا، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحدٌ منهم يجبُ صرفُها عن حقائقها وحملِها على مجازها، بل تلقَّوْها بالقَبُول والتَّسليم، وقابلوها بالإيمان والتَّعظيم، وجعلوا الأمرَ فيها كُلِّهَا أمرًا واحدًا، وأَجْرَوْهَا على سَنَنٍ واحِدٍ، ولم يفعلوا كما فعل أهلُ الأهواءِ والبدع حيث جعلوها عِضِين، وأقرُّوا ببعضِها وأنكروا بعضَها من غيرِ فرقانٍ مُبين، مع أنَّ اللازمَ لهم فيما أنكرُوهُ كاللازمِ فيما أقرُّوا بِهِ وأثْبَتوه.

والمقصودُ أنَّ **أهلَ الإيمان لا يخرِجُهُم تنازُعُهُم في بعض مسائلِ الأحكامِ عن حقيقةِ الإيمانِ إذا ردُّوا ما تنازعوا فيه إلى اللهِ ورسولِهِ كما شرطَهُ اللهُ عليهم** بقوله: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ **ولا رَيْبَ أنَّ الحكمَ المعلَّقَ على شَرْطٍ ينتفِي عند انتفائِه.**

ومنها: أنَّ قولَه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾ نكرةٌ في سياق الشَّرطِ تعمُّ كلَّ ما تنازعَ فيه المؤمنون من مسائل الدِّين دقِّهِ وجلِّهِ، جلِيِّهِ وخفِيِّهِ، ولو لم يكن في كتاب الله ورسوله بيانُ حكم ما تنازعوا فيه ولم يكن كافيًا لم يأمرْ بالرَّدِّ إليه؛ إذ من الممتنع أن يأمرَ تعالى بالرَّدِّ عند النِّزاعِ إلى من لا يوجدُ عنده فصلُ النِّزاع.

ومنها: أنَّ النَّاسَ أجمعوا أنَّ الرَّدَّ إلى الله سبحانه هو الرَّدُّ إلى كتابه، والرَّدَّ إلى الرَّسول ﷺ هو الرَّدُّ إليه نفسِهِ في حياته وإلى سُنَّتِهِ بعد وفاته.

ومنها: أنَّهُ جعلَ هذا الرَّدَّ من موجباتِ الإيمانِ ولوازِمِه، **فإذا انتفى هذا الرَّدُّ انتفى الإيمان**؛ ضرورةُ انتفاءِ الملزومِ لانتفاءِ لازِمِهِ، ولا سِيَّما التَّلازُمُ بين هذَيْن الأمرَيْنِ فإنَّه مِن الطَّرَفَيْن، وكلٌّ منهما ينتفي بانتفاء الآخر، ثم أخبرهم أن هذا الرَّدَّ خيرٌ لهم، وأنَّ عاقبته أحسنُ عاقبة، ثم أخبر سبحانه أنّ **من تحاكم أو**

حاكم إلى غير ما جاءَ به الرسولُ فقد حَكّمَ الطّاغوتَ وتحاكمَ إليه.

والطّاغوتُ كُلُّ ما تجاوزَ به العبدُ حَدَّهُ من معبودٍ أو متبوعٍ أو مُطَاع. **فطاغوتُ كُلِّ قومٍ من يتحاكمونَ إليه غيرَ اللهِ ورسوله**، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرةٍ من الله، أو يطيعونَهُ فيما لا يعلمون أنَّهُ طاعةٌ لله؛ **فهذه طواغيتُ العالم إذا تأمَّلتها وتأمَّلت أحوالَ النَّاسِ معها رأيت أكثرَهم عدلوا** من عبادة الله إلى عبادة الطاغوت، وعن **التحاكم إلى الله وإلى الرسول إلى التحاكم إلى الطاغوت**، وعن طاعته ومتابعة رسوله إلى طاعة الطَّاغوت ومتابعته، وهؤلاء لم يسلكوا طريق النَّاجين الفائزين من هذه الأمة -وهم الصحابة ومن تبعهم- ولا قصدوا قصدهم، بل خالفوهم في الطَّريق والقصدِ معًا، ثُمَّ أخبرَ تعالى عن هؤلاء بأنَّهم إذا قيل لهم تعالَوْا إلى ما أنزل الله وإلى الرَّسُولِ أعْرضوا عن ذلك، ولم يستجيبوا للدَّاعي، وَرَضُوا بِحُكْمِ غيْرِه، ثُمَّ توعَّدَهُم بأنَّهُم إذا أصابتهم مصيبةٌ في عقولهم وأديانهم وبصائرهم وأبدانهم وأموالهم بسبب إعراضهم عمَّا جاءَ به الرَّسولُ وتحكيمِ غيرِهِ والتَّحاكُمِ إليه كما قال تعالى: ﴿**فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ**﴾ اعتذروا بأنهم إنما قصدوا الإحسان والتوفيق، أي بفعل ما يُرْضِي الفريقين ويوفّقُ بينهما كما يفعلُهُ من يروم التَّوفِيقَ بين ما جاء به الرَّسُولُ وبين ما خالَفَهُ، ويزعم أنَّه بذلك محسنٌ قاصد الإصلاحَ والتَّوفيق، **والإيمانُ إنَّما يقتضي**

إلقاء الحرب بين ما جاء به الرسولُ وبين كل ما خالفه من طريقة وحقيقة وعقيدة وسياسة ورأي؛ فرخص الإيمان في هذا الحرب لا في التوفيق، وبالله التوفيق.

ثُمَّ أقسمَ سبحانه بنفسِهِ على نفْيِ الإيمانِ عن العباد حتَّى يُحَكِّمُوا رَسُولَه في كُلِّ ما شَجَرَ بينهم مِن الدَّقِيقِ والجليل، ولم يكتفِ في إيمانهم بهذا التَّحكِيمِ بمجرَّدِهِ حتَّى ينتفِيَ عَن صدورِهِم الحرَجُ والضِّيقُ عَن قضائِهِ وحُكْمِهِ، ولم يكتَفِ مِنهُم أيضًا بذلِك حتَّى يُسَلِّمُوا تسليمًا، وينقادوا انقيادًا).

إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين، للإمام ابن القيم.

الجزء الأوَّل، من صفحة 38 إلى صفحة 40.

طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1991م.

ويقولُ الإمامُ ابنُ القيم أيضًا: (**ومَن حاكمَ خصمه إِلى غير الله ورسوله فقد حاكم إِلى الطّاغوت، وقد أمِرَ أن يكفرَ به، ولا يكفرُ العبدُ بالطّاغوت حتّى يجعلَ الحكمَ للهِ وحده**)

طريق الهجرتين وباب السعادتين، للإمام ابن القيم.

صفحة 37.

طبعة دار السلفية، الطبعة الثانية 1394هـ.

يقولُ الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله تعالى: (**كُلُّ مَن حاكَمَ إلى غير كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، فقد حاكَمَ إلى الطَّاغوت الّذي أمَرَ اللهُ تعالى عبادَهُ المؤمنين أن يكفروا به؛** فإنَّ التّحاكمَ ليس إلّا إلى كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ ومَن كان يَحكُم بهما فمن تحاكم إلى غيرهما فقد تجاوز به حدّه، وخرج عمّا شرعه الله ورسولُهُ ﷺ وأنزله منزلة لا يستحقها.

وكذلك مَن عبد شيئًا دون الله فإنَّما عبد الطَّاغوت، فإن كان المعبود صالحا صارت عبادة العابد له راجعة إلى الشيطان الذي أمره بها، كما قال تعالى: ﴿**وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ**﴾. وكقوله: ﴿**وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلائِكَةِ أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ**﴾. وإن كان ممن يدعو إلى عبادة نفسه أو كان شجرا أو حجرا أو قبرا أو غير ذلك، مما يتخذه المشركون أصناما على صور الصالحين والملائكة وغير ذلك، فهي من الطاغوت الذي أمر الله تعالى عباده أن يكفروا بعبادته، ويتبرؤوا منه ومن عبادة كل معبود سوى الله كائنا من كان،

وهذا كله من عمل الشيطان وتسويله، فهو الذي دعا إلى كل باطل وزينه لمن فعله، **وهذا ينافي التوحيد الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله.**

فالتوحيد: هو الكفر بكل طاغوت عبده العابدون من دون الله، كما قال تعالى: ﴿**قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ**﴾. وكل مَن عَبَدَ غيرَ الله فقد جاوز به حدّه وأعطاه من العبادة ما لا يستحقه.

قال الإمام مالك رحمه الله: "**الطَّاغوتُ مَا عُبِدَ مَن دون الله**".

وكذلك من دعا إلى تحكيم غير الله ورسوله فقد ترك ما جاء به الرسول ﷺ ورغب عنه، وجعل لله شريكا في الطّاعة، وخالف ما جاء به رسول الله ﷺ فيما أمره الله تعالى به في قوله: ﴿**وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ**﴾. وكل من عبد غير الله فقد جاوز به حده وأعطاه من العبادة ما لا يستحقه.

فمَن خالفَ مَا أمَرَ اللهُ به ورسُولُهُ ﷺ بأن حَكَمَ بَيْنَ النَّاسِ بغيرِ ما أنزل الله، أو طَلَبَ ذلك اتِّبَاعًا لِمَا يهْوَاه ويُرِيده، فقد خلع ربقة الإسلام والإيمان من عنقه، وإن زعم أنه مؤمن، فإنَّ الله تعالى أنكر على من أراد ذلك، وأكذبهم في زعمهم الإيمان لما في ضمن

قوله: ﴿**يَزْعُمُونَ**﴾ من نفي إيمانهم؛ فإن "يزعمون" إنما يقال غالبا لمن ادعى دعوى هو فيها كاذب لمخالفته لموجبها وعمله بما ينافيها، يحقق هذا قوله: ﴿**وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ**﴾؛ لأن **الكفر بالطَّاغوتِ ركنُ التَّوحيد** كما في آية البقرة، **فإذا لم يحصلْ هذا الرُّكنُ لم يكن موحِّدًا**، **والتوحيد هو أساس الإيمان الذي تصلح به جميع الأعمال وتفسد بعدمه**؛ كما أنَّ ذلك بيِّنٌ في قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى**﴾ الآية. وذلك أن **التّحاكُم إلى الطَّاغوتِ إيمانٌ به**.

وقوله: ﴿**وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيداً**﴾ يبين تعالى في هذه الآية ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودا فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلا إِحْسَاناً وَتَوْفِيقاً**﴾ أن **التحاكم إلى الطاغوت مما يأمر به الشيطان** ويزينه لمن أطاعه، ويبين أن ذلك مما أضل به الشيطان من أضله، وأكده بالمصدر، ووصفه بالبعد، فدل على أن ذلك من أعظم الضلال وأبعده عن الهدى.

ففي هذه الآية أربعة أمور:

الأول: أنه من إرادة الشيطان. الثاني: أنه ضلال. الثالث: تأكيده بالمصدر. الرابع: وصفه بالبعد عن سبيل الحق والهدى. فسبحان الله ما

أعظم هذا القرآن وما أبلغه! وما أدله على أنه كلام رب العالمين، أوحاه إلى رسوله الكريم، وبلغه عبده الصادق الأمين صلوات الله وسلامه عليه.

قوله: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودا**﴾. **بين تعالى أن هذه صفة المنافقين، وأن من فعل ذلك أو طلبه، وإن زعم أنه مؤمن فإنه في غاية البعد عن الإيمان.** قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى: "**هذا دليل على أنه من دُعي إلى تحكيم الكتاب والسنة فأبى أنه من المنافقين**".

قوله: ﴿**ويَصُدُّونَ**﴾ لازم وهو بمعنى يعرضون؛ لأن مصدره ﴿صُدُودًا﴾ فما أكثر من اتصف بهذا الوصف! خصوصا ممن يدعي العلم؛ فإنهم صدوا عما توجبه الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ إلى أقوال من يخطئ كثيرا ممن ينتسب إلى الأئمة الأربعة في تقليدهم من لا يجوز تقليده، واعتمادهم على قول من لا يجوز الاعتماد على قوله، ويجعلون قوله المخالف لنص الكتاب والسنة وقواعد الشريعة هو المعتمد عندهم الذي لا تصح الفتوى إلا به. فصار المتبع للرسول ﷺ بين أولئك غريبا، كما تقدم التنبيه على هذا في الباب الذي قبل هذا)

فتح المجيد شرح كتاب التوحيد.

من صفحة 391 إلى صفحة 394.

طبعة مطبعة السنة المحمدية، الطبعة السابعة 1957م.

يقولُ الشيخ سليمان بن عبد الله بن الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله تعالى: (لما كان التوحيد الذي هو معنى شهادةِ أن لا إله إلا الله مُشْتَمِلًا على الإيمان بالرسول ﷺ، مستلزمًا له، وذلك هو الشهادتان، ولهذا جعلهما النبي ﷺ رُكْنًا واحدًا في قوله: «بُنِيَ الإسلامُ على خمس: شهادةِ أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقامِ الصلاة، وإيتاءِ الزكاة، وصومِ رمضان، وحجِّ البيتِ من استطاعَ إليه سبيلًا»؛ نبَّه في هذا الباب على ما تضمنه التوحيد، واستلزمه من **تحكيم الرَّسول ﷺ في موارد النّزاع**، إذ هذا **هو مقتضى شهادةِ أن لا إله إلا الله ولازِمُها الّذي لا بُدَّ منه لِكُلِّ مؤمن**؛ فإنَّ مَن عَرَفَ أن لا إله إلا الله، فلا بُدَّ له من الانقياد لحكم الله، والتّسليم لأمره الّذي جاء من عنده على يدِ رسوله محمَّدٍ ﷺ.

فمَن شَهِدَ أن لا إله إلا الله، ثمّ عَدَلَ إلى تحكيم غير الرَّسولِ ﷺ في موارد النّزاع فقد كَذَبَ في شهادته.

وإن شئت قلتَ: لما كان التوحيدُ مبنيا على الشهادتين إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى لتلازمهما وكان ما تقدم من هذا الكتاب في معنى شهادة أن لا إله إلا الله التي تتضمنُ حق الله على عباده؛ نبه في هذا الباب على معنى شهادة أن محمدًا رسول الله، التي تتضمنُ حق الرسول ﷺ، فإنها

تتضمن أنه عبدٌ لا يُعْبَد، ورسولٌ صادقٌ لا يُكَذَّب، بل يطاع ويتبع؛ لأنه المبلغ عن الله تعالى.

فله عليه الصلاة والسلام منصب الرسالة، والتبليغ عن الله والحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، إذ هو لا يَحْكُمُ إلا بحكم الله، ومحبته على النفس والأهل والمال والوطن، وليس له من الإلهية شيء، بل هو عبدُ اللهِ ورسولُهُ، كما قال تعالى: ﴿**وأنَّهُ لَمَّا قامَ عبدُ اللهِ يَدْعُوهُ كادُوا يكونون عليه لِبَدًا**﴾، وقال ﷺ: «إنَّما أنا عبدٌ، فقولوا: عبدُ اللهِ ورسولُه».

ومن لوازِمِ ذلك متابعته وتحكيمُهُ في موارد النزاع، وتركُ التحاكم إلى غيره، كالمنافقين الذين يدعون الإيمان به، ويتحاكمون إلى غيره، وبهذا يتحققُ العبدُ بكمال التوحيد وكمال المتابعة، وذلك هو كمالُ سعادَتِهِ، وهو معنى الشهادتين.

إذا تبينَ هذا فمعنى الآيةِ المترجمِ لها: إن اللهَ تباركَ وتعالى أنكرَ على من يدعِي الإيمانَ بما أنزلَ اللهُ على رسُولِهِ، وعلى الأنبياءِ قَبْلَهُ، وهو ما ذلك يُرِيدُ أن يتحاكمَ في فصْلِ الخصوماتِ إلى غير الله وسُنةِ رسوله، كما ذكر المصنف في سَبَبِ نُزُولِهَا.

قال ابنُ القيم: "والطاغوتُ: كُلُ ما تعدى به حده، من الطغيان، وهو مجاوزةُ الحد".

فكُلُّ مَا تحاكم إليه مُتنازعان غيرُ كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسوله ﷺ فهو طاغوت إذ قد تعدى به حدَهُ. ومن هذا كُلُ مَن

عَبَدَ شيئًا دُونَ اللهِ فإنما عَبَدَ الطاغوت، وجاوزَ بمعبوده حده فأعطاه العبادة التي لا تنبغي له، كما أنَّ مَن دعا إلى تحكيمِ غيرِ الله تعالى ورسوله ﷺ فقد دعا إلى تحكيم الطاغوت.

وتأملْ تصديره سبحانه الآية منكِرًا لهذا التحكيمِ على من زَعَمَ أنه قد آمنَ بما أنزلَه اللهُ على رسولِهِ ﷺ، وعلى من قبلَهُ ثُمَّ هو مع ذلك يَدْعُو إلى تحكيمِ غيرِ الله ورسوله ﷺ، ويتحاكم إليه عند النزاع، وفي ضمن قولِهِ: ﴿يَزْعُمُونَ﴾ نَفْيٌ لِمَا زَعَمُوهُ مِن الإيمان، ولهذا لم يَقُلْ: ألم تَرَ إلى الذين آمنوا، فإنهم لو كانوا من أهل الإيمان حقيقةً لم يُرِيدُوا أن يتحاكموا إلى غير الله تعالى ورسولِهِ ﷺ، ولم يَقُلْ فيهم ﴿يَزْعُمُونَ﴾، فإن هذا إنما يُقَالُ - غالبًا- لِمَن ادعى دعوى هو فيها كاذب، أو منزلٌ منزِلَةَ الكاذب، لمخالَفَتِهِ لِمُوجِبِهَا وعملِهِ بما يُنَافِيهَا.

قال ابن كثيرٍ: "والآيةُ ذامة لِمَن عَدَلَ عن الكتاب والسنة، وتحاكمَ إلى ما سواهما من الباطل، وهو المراد بالطاغوت هَهُنَا".

وقولُهُ تعالى: ﴿وقد أُمِرُوا أن يكفروا به﴾ أي: بالطَّاغوت.

وهو دليلٌ على أنَّ التَّحاكُمَ إلى الطَّاغوتِ مُنَافٍ للإيمان، مُضادٌّ له، فلا يصحُّ الإيمانُ إلَّا بالكفر به بالطَّاغوت وتركِ التَّحاكُمِ إليه، فمن لم يكفر بالطَّاغوتِ لم يؤمن بالله.

وقولُهُ: ﴿وَيُرِيدُ الشيطانُ أن يُضِلهم ضلالًا بعيدًا﴾.

أي: لِأَن إرادة التحاكم إلى غيرِ كتابِ اللهِ وسُنةِ رسوله ﷺ من طاعة الشيطان، وهو إنما يدعو حزبَهُ ليكونوا من أصحاب السعير.

وفي الآيةِ دليلٌ على أنَّ ترْكَ التَّحاكُمِ إلى الطَّاغوتِ -الَّذِي هو ما سوى الكتاب والسُّنَّة- من الفرائض، وأنَّ المتحاكِمَ إليه غيرُ مؤمنٍ، بل ولا مسلم....)

تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد.

من صفحة 961 إلى صفحة 963.

طبعة دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007م.

يقولُ الشّيخُ محمّد حامد الفقي رحمه الله: (الّذي يستخلص من كلام السّلف رضي الله عنهم: أنّ الطَّاغوتَ كُلّ ما صرفَ العبدَ وصدَّهُ عن عبادة الله وإخلاص الدِّين والطَّاعة لله ولرسوله، سواء في ذلك الشَّيطان من الجن والشَّيطان من الإنس، والأشجار والأحجار وغيرها. **ويدخلُ في ذلكَ بلا شَك: الحكم بالقوانين الأجنبية عن الإسلام وشرائعه** وغيرها من كل ما وضعه الإنسان ليحكم به في الدماء والفروج والأموال، وليبطلَ بها شرائع الله، من إقامة الحدود وتحريم الرّبا والزّنا والخمر ونحو ذلك، مما أخذت هذه القوانين تحلّلها وتحميها بنفوذها ومنفِّذيها. **والقوانينُ نفسُهَا طواغيت، وواضعوها ومروِّجوها طواغيت**. وأمثالها من كل كتاب وضعه العقل البشري ليصرف عن الحق الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم إمّا قصدًا أو من غيرِ قصدٍ من واضعه، فهو طاغوت).

فتح المجيد في شرح كتاب التوحيد.

صفحة 282 هامش رقم 1.

طبعة مطبعة السنة المحمدية، الطبعة السابعة 1957م.

يقولُ الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله: (التَّحاكُمُ إلى حُكَّامِ الشَّرع الحاكمينَ بما يظهرُ لهم شرعًا ضروريٌّ لا غناء للمسلمين عنه، وهو دستورُ المسلمين، وهو عقيدتهم، **كما أنَّه مضمونُ شهادةِ أنَّ محمَّدًا رسولُ الله**، وقد أكمل الله لنا الدِّينَ أصولًا وفروعًا، وشرع في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ ما فيه الكفاية لفصل الخصومات والقيامِ بمصالح عبادِهِ وجميعِ منافِعِهِم، وذلك هو الخيرُ كلُّهُ، وهو أحسنُ مآلًا وعاقبةً من غيره. فجميعُ ما تنازعَ فيه المسلمون يجب ردُّهُ إلى الحاكمين بشرع الله، كما قال سبحانه: ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾.

ولا يجوزُ استبدالُ الشَّريعَةِ الإلهيَّةِ بالقوانين الوضعيَّةِ الّتي ما أنزلَ اللهُ بها من سُلطان، وإسناد مثل هذه المشاكل إلى أهل القوانين من إسناد الأمر إلى غير أهله؛ **لأنَّه من التَّحاكُمِ إلى الطَّاغوت الّذي أمرَ اللهُ بالكفرِ به** في قوله: ﴿**ألم ترَ إلى الّذين يزعمونَ أنَّهم آمنوا بما أنزِلَ إليْكَ وما أنزِلَ من قبلك يُريدُونَ أن يَتَحاكَمُوا إلى الطَّاغُوتِ وقد أمروا أن يكفُروا بِهِ ويريدُ الشَّيطَانُ أن يُضِلَّهُم ضَلالًا بعيدًا**﴾ وقد أنكر الله على من أعرض عن التحاكم إلى شرعه وعَدَلَ إلى القوانين والآراءِ الَّتي لا مستند لها من الشريعة.

فقال: ﴿**أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾ فَمَن حَكَّمَ القوانينَ فقد عَدَلَ عن الحقِّ إلى ضِدِّه).

فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ الجزء الثاني 12، صفحة 274.

طبعة مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، الطبعة الأول 1399هـ.

وقال رحمه الله: (إنَّ من الكفرِ الأكبر المُسْتَبِين، تنزيلُ القانونِ اللعينِ منزلةَ ما نَزَلَ به الرّوحُ الأمين على قلب مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم ليكونَ من المنذرين، بلسانٍ عربِيٍّ مُبِين، في الْحُكْمِ به بين العالمين، والرَّدِّ إليه عند تنازُعِ المتنازعين، مناقَضَةً ومعاندَةً لقولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾

وقد نَفَى اللهُ سبحانه وتعالى الإيمانَ عن من لم يُحَكِّمُوا النبيَّ صلى الله عليه وسلم فيما شَجَرَ بينهم، نفيًا موكَّدًا بتكرار أداةِ النَّفي وبالقسم، قال تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾ ولم يكتفِ تعالى وتقدَّسَ منهم بمجرَّدِ التَّحكِيمِ للرسول صلى الله عليه وسلم، حتَّى يُضِيفُوا إلى ذلك عَدَمَ وجودِ

شيءٍ من الحرجِ في نفوسهم، بقوله جلَّ شأنه ﴿**ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ**﴾. والحَرَجُ الضِّيق. بل لا بُدَّ من اتّساع صدورهم لذلك وسلامتِها من القَلَق والاضطراب.

ولم يكتفِ تعالى أيضًا هنا بهذين الأمرين، حتَّى يضُمُّوا إليهما التَّسلِيمَ وهو كمالُ الانقيادِ لِحُكْمِهِ صلى الله عليه وسلم، بحيثُ يتخلَّوْنَ ها هنا من أيّ تعلُّقٍ للنفس بهذا الشيء، ويُسلِّمُوا ذلك إلى الحُكْمِ الحقِّ أتمَّ تسليم، ولهذا أكَّدَ ذلك بالمصدر المؤكد، وهو قوله جل شأنه: ﴿**تَسْلِيمًا**﴾ الْمُبيِّن أنَّه لا يُكْتَفَى ها هنا بالتسليم. بلا لا بُدَّ من التسليم المطلق.

وتأمَّلْ ما في الآية الأولى، وهي قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾. كيف ذكر النكِرَةَ وهي قوله: ﴿**شَيْء**﴾ في سياق الشرْطِ وهو قوله جل شأنه: ﴿**فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ**﴾ المفيدِ العموم، فيما يُتصوَّرُ التنازعُ فيه جِنسًا وقدْرًا

ثُمَّ تأمَّلْ كيف جَعَلَ ذلك شَرْطًا في حصول الإيمان بالله واليوم الآخر، بقوله: ﴿**إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾.

ثُمَّ قالَ جَلَّ شأنُهُ: ﴿**ذَلِكَ خَيْرٌ**﴾ فشَيْءٌ يُطلِقُ الله عليه أنَّهُ خيرٌ، لا يتطرَّقُ إليه شرٌّ أبدًا، بل هو خيرٌ محضٌ عاجِلًا وآجِلًا.

ثُمَّ قالَ: ﴿**وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾ أي: عاقِبَةً في الدُّنيا والآخرة، فيُفِيدُ أنَّ الرَّدَّ إلى غيرِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم عند التَّنازُعِ شرٌّ مَحْضٌ وأسْوَأ عاقبةً في الدُّنيا والآخرة.

عكس ما يقولُه المنافقون: ﴿**إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا**﴾، وقولهم: ﴿**إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**﴾ ولهذا ردَّ اللهُ عليهم قائلًا: ﴿**أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ**﴾.

وعكسُ ما عليه القانونيون من حُكْمِهِم على القانون بحاجَةِ العالِمِ (بل ضرورتهم) إلى التَّحاكُمِ إليه، وهذا سوءُ ظَنٍّ صِرْفٍ بما جاءَ به الرَّسُولُ صلى الله عليه وسلم، ومحضُ استنقاصٍ لبيانِ الله ورسُولِهِ، والحكمُ عليه بعدَمِ الكفايةِ للنَّاسِ عند التَّنَازُعِ، وسوءُ العاقبة في الدُّنيا والآخرة، إنَّ هذا لازِمٌ لهم.

وتأمَّلْ أيضًا ما في الآية الثَّانِيَةِ من العموم، وذلك في قوله تعالى: ﴿**فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ**﴾ فإنَّ اسْمَ الموصولِ مع صلَتِهِ من صِيغ العموم عند الأصوليين وغيرهم، وذلك العموم والشمول هو من ناحية الأجناس والأنواع، كما أنَّه من ناحية القَدْرِ، فلا فَرْقَ هنا بين نوعٍ ونوعٍ، كما أنَّهُ لا فرقَ بين القليلِ والكثير، وقد نَفَى اللهُ الإيمانَ عن من أرادَ التَّحاكُمَ إلى غَيْرِ ما جاءَ بِهِ الرَّسُولُ صلى الله عليه وسلم من المنافقين، كما قال تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا**﴾

فإنَّ قولَهُ عزَّ وجلَّ: ﴿**يَزْعُمُونَ**﴾ تكذِيبٌ لهم فيما ادَّعَوْهُ من الإيمان، فـ**إنَّه لا يجتمعُ التَّحاكُمُ إلى غيرِ ما جاءَ به النَّبيُّ ﷺ مع الإيمانِ في قلبِ عبْدٍ أصلًا، بل أحدُهُما ينافي الآخر**، والطاغوتُ مشتَقٌّ من الطُّغْيان، وهو: مجاوَزَةُ الحد. **فكلُّ مَن حَكَمَ بغيرِ ما جاءَ به الرسولُ ﷺ أو حاكَمَ إلى غير ما جاء به النبيُّ ﷺ فقد حَكَمَ بالطّاغوتِ وحاكَمَ إليه**. وذلك أنَّهُ من

حَقِّ كُلِّ أحدٍ أن يكونَ حاكِمًا بما جاءَ به النبيُّ صلى الله عليه وسلم فقط لا بخلافه.

كما أنَّهُ من حَقِّ كُلِّ أحدٍ أن يُحَاكِمَ إلى ما جاءَ بِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلَّمَ، فَمَن حَكَمَ بخلافِهِ أو حَاكَمَ إلى خِلَافِهِ فَقَد طَغَى، وجاوَزَ حَدَّه، حُكْمًا أو تَحْكِيمًا، فصارَ بذلِكَ طاغُوتًا لتجاوزِهِ حَدَّه.

وتأمَّلْ قولَه عزَّ وجلَّ: ﴿وقد أمروا أن يكفروا به﴾ تعرف منه معاندةَ القانونيين، وإراداتِهم خلافَ مُرادِ الله منهم حولَ هذا الصَّدَد؛ فالمرادُ منهم شرعًا والذي تُعُبِّدوا به هو: الكفرُ بالطّاغوتِ لا تحكيمُهُ ﴿فبدّلَ الّذين ظَلَمُوا قولًا غيرَ الَّذِي قِيلَ لهم﴾....).

تحكيم القوانين لسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي الديار السعودية.

من صفحة 5 إلى صفحة 11.

طبعة مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، الطبعة الأول 1399هـ.

يقولُ الشيخ عبد الله ابن حميد رحمه الله تعالى: (بابُ قولِ الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾.

عَقَدَ المصنّفُ هذه الترجمة بيانًا لوجوبِ التَّحاكمُ إلى كتابِ اللّهِ وإلى سُنَّةِ رسولِهِ ﷺ، وهذا هو معنى شهادة "أن لا إله إلا الله، وأنَّ مُحمَّدًا رسولُ الله"، **فمتى تحاكَمَ النَّاسُ إلى غيرِ كتابِ اللّهِ وسُنَّةِ رسولِهِ ﷺ فقد اتَّخَذُوا ما تحاكموا إليه إلهًا**، ولهذا قالوا: الطَّواغِيتُ خمسة -ومنهم-: من حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ الله؛ فإنَّ **مَن حَكَمَ بغيرِ ما أنزل اللّه لا شكَّ أنَّهُ طاغوتٌ**، **وليس المتحاكِمُونَ إليه مِمَّن آمن بما أنزلَ اللّهُ على رسوله** ﷺ، وإن زعموا ذلك فهذا الزَّعم ليس بصحيح، قالوا: "آمنا بالله وبما أنزلَ اللّهُ على رسوله" بألسنتهم، وخالفوا بأفعالهم **حيثُ تحاكموا إلى القوانين الوضعيَّة**، وهي ما صنعه الرِّجال، يأتون بقوانين ويكتبونها ويضعونها موادَّ ويقولون: "من فعل كذا فعقوبته كذا، ومن فعل كذا فله كذا، المادَّة الأولى كذا، المادة الثانية كذا"، وهذا القانون لم يتأيَّد لا بالقرآن ولا بالسُّنَّة، بل هو فلسفة آراء الرّجال، من زُبالةِ أذهانهم، ونحاتة أفكارهم، وهذا ليس بشيء.

والتّحاكمُ إلى القانونِ الوضعي هو تحاكمٌ إلى الطّواغيت، وهو داخلٌ في الفسادِ المنهيّ عنْهُ في قوْلِهِ سبحانه وبحمده: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾؛ لأنَّ إصلاحَ الأرضِ بطاعَةِ الله، ومِن طاعَةِ اللهِ التَّحاكُم إلى الكتابِ وإلى سُنَّةِ رسولِهِ ﷺ، فَمَتَى عَدَلُوا عن &لك صارُوا مُفسدِينَ في الأرض.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ ناقضوا هذا الزعم وأبطلوه بأفعالهم حيث تحاكموا إلى الطاغوت، كيف يدَّعُونَ أنَّهم آمنوا بما أنزل اللهُ ومع هذا يتحاكمونَ إلى الطَّواغِيت؟! فالقولُ باللسان مع مخالفةِ الفعلِ ما هو إلَّا نفاق.

﴿وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ فهم مأمورون بأن يكفروا بالطواغيت، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، من آمن بالطاغوت لا يمكن أن يكون مستمسكًا بالعروة الوثقى والواو في قوله: ﴿وَقَدْ أُمِرُوا﴾ للحال؛ يعني: والحالُ أنَّهم مأمورون بالكفر بالطاغوت....).

شرح كتاب التوحيد لسماحة الشيخ العلامة عبد الله بن محمد ابن حميد.

صفحة 563، 564. وصفحة 574.

طبعة دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1438م.